

## توجيه حول التزاماتك في المشاركة وتداعيات عدم المشاركة وفقاً للكتاب الأول من قانون الضمان الاجتماعي (SGB I)

من يطلب أو يحصل على مساعدات اجتماعية ملزم بالمشاركة في تحديد الاحتياجات التي طالب بها وفقاً للمادة 60 وما بعدها من قانون الضمان الاجتماعي بقدر إمكانه. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إبلاغ الجهة الاجتماعية دون طلب بأي حقائق عن حالتك الشخصية والمالية، وأي تغييرات في الحقائق المبلغ عنها بالفعل، وكذلك تشمل هذه الالتزامات المشاركة في حالة الأفراد المقيمين في نفس الأسرة

### يجب إبلاغ الجهة الاجتماعية بشكل خاص عن:

- بدء أو انتهاء العمل / النشاط الاقتصادي (بما في ذلك الوظائف ذات الأجور المحدودة أو "وظائف الـ 520 يورو")
- بدء أو انتهاء التعليم / التدريب / إعادة التدريب
- التغييرات في الدخل والأوضاع المالية
- استلام مساعدات أخرى (مثل إعانة البطالة، إعانة الإيجار، إعانة الصيانة المسبقة)
- إبرام / امتلاك / صرف التأمين على الحياة والتعاقد التأميني العقاري أو أي استثمارات أخرى
- المطالبة بحقوق ضد طرف ثالث (مثل الصيانة، طلب التقاعد)
- كل تغيير في مكان السكن / قدوم أو مغادرة أحد أفراد الأسرة
- أي تغيير في الإقامة (مثل الإقامة في المستشفى)
- امتلاك أو اقتناء أو بيع مركبة
- تغيير في الحالة الزوجية (مثل الزواج، الطلاق)
- الحمل أو ولادة طفل

يتوجب عليك، عند طلبها من قِبَل الجهة الاجتماعية، تحديد وتقديم أدلة تثبت الاحتياجات التي طلبتها أو المطلوبة لتحديدتها، أو الموافقة على تقديمها عن طريق طرف ثالث.

إذا لم تلتزم كمستفيد من مساعدات اجتماعية بواجبك في المشاركة، أو إذا تسببت المشاركة الناقصة أو غير الكافية في تعقيد عملية التوضيح أو تحديد الحقائق بشكل كبير، فقد تقوم الجهة الاجتماعية برفض دفع المساعدات بالكامل أو جزئياً، أو سحب المساعدة المعلن عنها بالفعل.

تعتبر قرارات الموافقة التي تستند إلى معلومات خاطئة أو غير كاملة قرارات غير قانونية. ستُطالب بإعادة المساعدات المدفوعة بعد إلغاء القرار. في حالة تقديم معلومات غير صحيحة أو غير كاملة، يمكن أن يتم متابعتك جنائياً بتهمة الاحتيال وفقاً للمادة رقم 263 من قانون العقوبات (StGB).

لقد فهمت التوجيهات السابقة. بواسطة التوقيع، يتم تصديق المعرفة بالالتزامات المشاركة والنتائج القانونية.